



الفصل الثالث والعشرون

في الأحاديث والآثار الواردة في النزول في الأبطح وهو «التحصيب»

باب: ما جاء في نزول الأبطح

٤٠٧٧ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِنَّمَا كَانَ مَنَزِلُ نَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَكُونَ أَسْمَحَ خُرُوجِهِ» يَعْنِي: بِالْأَبْطَحِ ^(١).

(١) صحيح: ورواه عنها، عروة وابن أبي مليكة وعطاء والأسود.

* أما عروة عنها:

ففي البخاري (١٧٦٥)، ومسلم (١٣١١)، وأبي داود (٢٠٠٨)، والترمذي (٩٢٣)، والنسائي في «الكبرى» (٤٢٠٦، ٤٢٠٧)، والطوسي (٤ / ١٨٣، ١٨٤)، وابن ماجه (١٠١٩)، وأحمد (٦ / ٤١، ١٩٠، ٢٠٧، ٢٢٥، ٢٣٠)، وإسحاق (٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦)، (٨٥٢، ٨٩٦)، وابن أبي داود في «مسند عائشة» (ص ٨٩)، وابن خزيمة (٢٩٨٧، ٢٩٨٨)، والفاكهي في «تاريخ مكة» (٢٣٨٩)، والأزرقي في «تاريخ مكة» (٢ / ١٢٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢ / ١٢١)، وابن حبان (٣٨٩٦)، وابن أبي شيبة (٤ / ٢٦٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥ / ١٦١)، وفي «معرفة الآثار» (٧ / ٢٤٦)، وتمام كما في «فوائده» (١ / ١٦١) من طرق عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، به مرفوعاً.

وأخرجه أحمد (٦ / ٧٨)، والبخاري (١٠٨٥)، والدارقطني (٢ / ٢٢٦)، والطبراني في «الأوسط» (١١٧٢، ١١٧٣) من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن عروة، عن عائشة، به نحوه مطولاً.

٤٠٧٨ - وَعَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رضي الله عنهم يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ» (١).

قلت: إسناده ضعيف على نكارة في متنه. عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، ضعيف يعتبر به، ولم يتابع هنا.

*** وأما رواية ابن أبي مليكة عنها.**

ففي مسند أحمد (٦/ ٢٤٥)، والطيالسي (١٥٠٧)، وإسحاق (١٢٥٧)، والطحاوي (٢/ ٢٤١) من طريق صالح بن رستم عنه، به ولفظه مطول، وفيه: «ثم ارتحل حتى نزل الحصبة. قالت: «والله ما نزلها إلا من أجلي أو قال ابن أبي مليكة من أجلها» ثم ذكرت قصة اعتماها. قلت: إسناده ضعيف على نكارة في متنه. وصالح، قال فيه أبو حاتم: مجهول.

*** وأما رواية عطاء عنها:**

ففي مسند إسحاق (٣/ ٦٤٣): من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن عائشة قالت: «لما نزل رسول الله ﷺ الحصبة وهي الأبطح يوم النفر بعدما طاف بالبيت». قلت: إسناده حسن.

*** وأما رواية الأسود عنها:**

ففي النسائي في «الكبرى» (٤٢٠٥)، وابن ماجه (٣٠٦٨)، وأحمد (٦/ ٧٨)، وابن أبي شيبة (٤/ ٢٦٧، ٢٦٨)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ٢٣٧، ٢٣٨)، وابن المقرئ في «معجمه» (٣٥٨) من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: «أدْلَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ النَّفْرِ مِنَ الْبَطْحَاءِ إِذْ لَاجًا». والسياق للنسائي.

قلت: وقد اختلف في وصله وإرساله على إبراهيم، فوصله عنه الأعمش، خالفه منصور إذ أرسله والصواب إرساله.

(١) **صحيح:** أخرجه البخاري (١٧٦٨)، ومسلم (١٣١٠)، وأبو داود (٢٠١٣)، وأحمد (٢/ ٢٩، ٨٩، ١٠٠، ١١٠، ١٢٤، ١٣٨)، ومالك في «الموطأ» (١٢٠٦)، والترمذي (٩٢١)، وفي «العلل الكبير» (١٣١)، وابن ماجه (٣٠٦٩)، وابن حبان (٣٨٩٥)، وابن خزيمة (٢٩٩٠١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٠ / ٥)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٧١)، وابن أبي شيبة (٤/ ٤٦٠)، وابن المقرئ في «معجمه» (٣٥٧)، وابن نقطة في =

٤٠٧٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: «لَيْسَ التَّحْصِيبُ شَيْءًا، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» (١).

= «تكملة الإكمال» (٢٣٠٦)، كلهم من طرق: عن نافع، به.

قلت: والأبطح: قال الحافظ في «الفتح» (٣/ ٥٩٠): أَي: الْبَطْحَاءُ الَّتِي بَيْنَ مَكَّةَ وَمِنَى، وَهِيَ مَا انْبَطَحَ مِنَ الْوَادِي وَاتَّسَعَتْ، وَهِيَ الَّتِي يُقَالُ لَهَا: الْمُحْصَبُ وَالْمُعْرَسُ. وَحَدَّهَا مَا بَيْنَ الْجُبَلَيْنِ إِلَى الْمَقْبَرَةِ؟

قال الترمذي: وقد استحَبَّ بعض أهل العلم نزول الأبطح من غير أن يروا ذلك واجبًا إلا من أحب ذلك.

قال الشافعي: ونزول الأبطح ليس من النسك في شيء، إنما هو منزل نزله النبي ﷺ.

قال الحافظ في «الفتح» (٣/ ٥٩١): مَنْ نَفَى أَنَّهُ سُنَّةٌ كَعَائِشَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُنَاسِكِ فَلَا يَلْزَمُ بَرَكَةَ شَيْءٍ. وَمَنْ أَثْبَتَهُ كَابْنَ عُمَرَ أَرَادَ دُخُولَهُ فِي عُمُومِ التَّأْسِي بِأَفْعَالِهِ ﷺ، لَا الْإِلْزَامَ بِذَلِكَ.

انظر: «معالم السنن» (٢/ ١٨٦)، و«شرح مسلم» للنووي (٩/ ٤٣٠)، و«شرح السنة» (٧/ ٢٣٠، ٢٣١).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٦٦)، ومسلم (١٣١٢)، والترمذي (٩٢٢)، والحميدي (٤٩٨)، والنسائي في «الكبرى» (٤٢٠٩)، وأحمد (١/ ٢٢١)، وأبو يعلى (٢٣٩٧)، والدارمي (١٨٧٠)، وابن أبي شيبة (٤/ ١٦٨)، وابن خزيمة (٢٩٨٩)، والأزرقي (٢/ ١٥٩)، والفاكهي (٤/ ٦٦)، والطحاوي (٢/ ١٢٢)، والطبراني (١١٣٨٢)، والبيهقي (٥/ ١٦٠)، من طريق سفيان، عن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس، به مرفوعًا.

وأخرجه النسائي (٤٢٠٨)، والطبراني (١١٢١٨) من طريق الحسن بن صالح، عن عمرو ابن دينار، عن ابن عباس.

وأخرجه أحمد (١/ ٣٥١، ٣٨)، وابن أبي شيبة (٤/ ١٦٨) من طريق حجاج بن أرطاة، عن عطاء، عن ابن عباس: «أنه كان لا يرى أن ينزل الأبطح ويقول: إنما أقام، به رسول الله ﷺ على عائشة».

قلت: إسناده ضعيف؛ لضعف حجاج بن أرطاة.

قال الحافظ في «الفتح» (٣/ ٦٩١): قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ سَمِعَهُ سُفْيَانُ مِنَ الْحَسَنِ ابْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ - يَعْنِي أَنَّهُ دَلَّسَهُ هُنَا عَنْ عَمْرِو - وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ الْحُمَيْدِيَّ =

٤٠٨٠ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو رَافِعٍ: «لَمْ يَأْمُرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْزَلَ الْأَبْطَحَ حِينَ خَرَجَ مِنْ مَنَى، وَلَكِنِّي جِئْتُ فَضَرَبْتُ فِيهِ قَبْتَهُ» (١).

٤٠٨١ - وَعَنْ رُفَيْعٍ قَالَ: «سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قُلْتُ: أَخْبَرَنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَتَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: بِمَنَى. وَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ أَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرًاؤُكَ» (٢).

٤٠٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْغَدِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَهُوَ بِمَنَى: نَحْنُ نَأْزِلُونَ عَدَاً بِخَيْفٍ (٣) بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ» يَعْنِي ذَلِكَ الْمُحْصَبَ، وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةَ، تَخَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ: أَنْ لَا يُنَاكِحُوهُمْ وَلَا يُبَايَعُوهُمْ، حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيَّ ﷺ» (٤).

= أَخْرَجَهُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو. وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْإِسْعَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَيْثَمَةَ، عَنْ سُفْيَانَ. فَانْتَفَتْ مُهْمَةٌ تَدْلِيْسِهِ.

قلت: والمحصب - بتشديد الصاد المفتوحة: موضع بين مكة ومنى، وهو إلى منى أقرب، وكان رسول الله ﷺ نزل. به؛ لأنه أسمح لخروجه؛ كما رواه البخاري (١٧٦٥) عن عائشة، وليس بسنة من سنن الحج؛ كما تقدم.

والأبطح: هو المحصب نفسه، وهو موضع بين مكة ومنى، وهو إلى منى أقرب، كما تقدم.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٣١٣)، وأبو داود (٢٠٠٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٢١)، وابن أبي شيبه (٤/ ٢٦٧)، والأزرقي (٢/ ١٥٩)، والفاكهي في «تاريخ مكة» (٤/ ٦٧)، والحميدي (١/ ٢٥١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٦١)، وابن خزيمة (٤/ ٣٢٣)، وغيرهم من طريق سفیان بن عيينة، عن صالح بن كيسان، عن سليمان بن يسار، به.

وانظر: «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٥٦١، ٥٦٢)، و«شرح مسلم» للنووي (٩/ ٤٣٢).

(٢) صحيح: تقدم تخريجه.

(٣) الخيف: هو المكان المرتفع، والمراد، به هنا: خيف منى. وانظر: «أساس البلاغة» (١/ ٢٥٨).

(٤) صحيح: هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

* الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم من الغد يوم النحر وهو بمنى: «نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة، حيث تقاسموا على الكفر» يعني ذلك المحصب، وذلك أن قريشاً وكنانة تحالفت على بني هاشم وبني عبد المطلب - أو بني المطلب - أن لا يناكحوهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا إليهم النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال سلامة: عن عقيل ويحيى بن الضحاك، عن الأوزاعي: أخبرني ابن شهاب، وقالاً: بني هاشم وبني المطلب. قال أبو عبد الله: «ابن المطلب أشبه». هذا لفظ البخاري (١٥٩٠).

* الثاني: الزهري، أن علي بن حسين أخبره، أن عمرو بن عثمان بن عفان أخبره، عن أسامة ابن زيد بن حارثة، أنه قال: يا رسول الله، أتترنل في دارك بمكة؟ فقال: «وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور» وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب، ولم يرثه جعفر ولا علي شيئاً؛ لأنهم كانوا مسلمين.

وكان عقيل وطالب كافرين. هذا لفظ مسلم (١٣٥١).

* الثالث: الزهري عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد قال: قلت يا رسول الله؛ أين تنزل غداً. في حجته. قال: «وهل ترك لنا عقيل منزلاً؟». ثم قال: «نحن نازلون بخيف بني كنانة حيث تقاسمت قريش على الكفر». يعني المحصب، وذلك أن بني كنانة تحالفت قريشاً على بني هاشم أن لا يناكحوهم ولا يبايعوهم ولا يؤوؤوهم. قال الزهري: والخيف الوادي. هذا لفظ البخاري (٣٠٥٨).

* فأما الوجه الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - من الغد يوم النحر، وهو بمنى: «نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة، حيث تقاسموا على الكفر».

فرواه عن الزهري من أصحابه:

الأوزاعي.

يونس بن يزيد.

شعيب بن أبي حمزة.

إبراهيم بن سعد.

عقيل بن خالد.

النعمان بن راشد.

= فأما طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه فرواه عنه:

الوليد بن مسلم. وهذا أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الحج، باب: نزول النبي ﷺ مكة (٣/ ٥٢٩ / لرقم ١٥٩٠ / مع الفتح) عن الحميدي.

ومسلم في كتاب الحج، باب: استحباب النزول بالمحصب يوم النفر والصلاة به (٢/ ٩٥٢ / ١٣١٤) عن أبي خزيمة زهير بن حرب.

وابن خزيمة في كتاب المناسك، باب: استحباب النزول بالمحصب استئناً بالنبي ﷺ (٤/ ٣٢١ / ٢٩٨١). عن الحسين بن حريث. ومن طريق ابن خزيمة أخرجه أبو نعيم في (مستخرجه على صحيح مسلم) (٣/ ٣٨٩ / ٣٠٢٨).

وأخرجه أبو نعيم كذلك في الموضوع السابق، من طرق: عن علي بن المديني وعبد الرحمن ابن إبراهيم بن دحيم. خمستهم، عن الوليد بن مسلم، به.

وقد صرح الوليد في جميع طبقات الإسناد بالسماع، فأمننا تسويته.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٥٢٩ - ٥٣٠): وَيَخْتَلِجُ فِي خَاطِرِي أَنَّ جَمِيعَ مَا بَعْدَ قَوْلِهِ: «يَعْنِي الْمُحْصَبَ...» إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، مِنْ قَوْلِ الرَّهْرِيِّ أَدْرَجَ فِي الْحَبْرِ؛ فَقَدْ رَوَاهُ شُعَيْبٌ - كَمَا فِي هَذَا الْبَابِ - وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ - كَمَا سَيَأْتِي فِي السِّيَرَةِ - وَيُونُسُ - كَمَا سَيَأْتِي فِي التَّوْحِيدِ - كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، مُقْتَصِرِينَ عَلَى الْمَوْصُولِ مِنْهُ، إِلَى قَوْلِهِ: «عَلَى الْكُفْرِ»، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

قلت: إن كان مراد الحافظ. رحمه الله تعالى. أن مسلماً لم يذكر شيئاً من ذلك في الأصول؛ فنعم. وإلا فعند مسلم (١٣١٤) متابعة مثل ذلك، والله أعلم.

عمر بن عبد الواحد. وهذا أخرجه أبو داود في «السنن» في كتاب المناسك، باب في التحصيب (٢/ ٢١٧ / ٢٠١١)، عن محمود بن خالد، عنه.

بسر بن بكر^[١]. أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٣٢١)، عن بحر^[٢] بن نصر، ويونس ابن عبد الأعلى، عنه، به.

[١] تصحف في «صحيح ابن خزيمة» إلى بكير، والتصويب من «إتحاف المهرة» (١٦ / ١ / ١٢٣ / رقم ٢٠٨٥). وانظر: «تهذيب الكمال» (٤ / ٩٥).

[٢] تصحف في «صحيح ابن خزيمة» إلى محمد، والتصويب من «إتحاف المهرة» (١٦ / ١ / ١٢٣ / رقم ٢٠٤٨٥). وانظر: «تهذيب الكمال» (٤ / ١٦).

=محمد بن مصعب. أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (١٦ / ١ / ١٢٤ / رقم ٢٠٤٨٥ إتحاف المهرة)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢ / ٦٦٢ / رقم ١٣ / ٧٥، ١٤) من طرق عنه.

يحيى بن الضحاك. أخرجه البخاري في الحج، باب: نزول النبي ﷺ مكة (٣ / ٢٥٩ / ١٥٨٩) تعليقا فقال: وقال سلامة: عن عقييل ويحيى بن الضحاك، عن الأوزاعي.

ووصله أبو عوانة في «مستخرجه» (١٦ / ١ / ١٢٤ / رقم ٢٠٤٨٥ إتحاف المهرة)، عن أبي أمية، عنه.

وعلقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٥ / ٢٤٦)، عن الأوزاعي.

وأما طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢ / ٩٥٢ / ١٣١٤)، عن حرملة بن يحيى.

والبخاري في «صحيحه» كتاب التوحيد، باب: في المشيئة والإرادة (١٣ / ٤٥٧ / رقم ٧٤٧٩) تعليقا، قال: قال أحمد بن صالح.

قال الحافظ في «تغليق التعليق» (٥ / ٣٥٢): وقع في بعض الروايات في الأطراف لأبي مسعود في هذا الحديث: وقال لي أحمد بن صالح، والذي وقع في رواياتنا كلها: (وقال أحمد ابن صالح) ليس فيه: «لي»، ولا «حدثنا»، ولم يصله مع ذلك هنا!

وقد أقر المزي ما وقع في بعض روايات أطراف أبي مسعود في «تحفة الأشراف» (١١ / ٥٨ / رقم ١٥٣١٨)، فتعقبه الحافظ في «النكت الظرف» بقوله: قلت: الذي في جميع النسخ: «قال» مجردة.

وقد وصل الحافظ هذا التعليق في «هدي الساري» (ص ٧٥) بقوله: ورواية أحمد بن صالح في «الزهريات» للذهلي، والله أعلم.

وأخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢ / ٦٦٢ / رقم ٧٥ / ١٧) من طريق حرملة بن يحيى.

كلاهما (حرملة وأحمد بن صالح)، عن ابن وهب، عن يونس، به.

وأما طريق إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فأخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب مناقب الأنصار، باب تقاسم المشركين على =

النبي ﷺ (٧ / ٢٣١ / ٣٨٨٢)، عن عبد العزيز بن عبد الله.

وأخرجه كذلك في كتاب المغازي (٧ / ٦٠٧ / ٤٢٨٥)، عن موسى بن إسماعيل.

وأخرجه الخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢ / ٦٦١ / رقم ٧٥ / ١٠) من طريق علي بن عاصم.

وأخرجه ابن مردويه في «الأمالي» (ص ١٦٢، رقم ٢١)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢ / ٦٦١ / رقم ٧٥ / ١٢) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

أربعتهم، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، به.

وأما طريق شعيب، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فأخرجها البخاري في الحج باب نزول النبي ﷺ مكة (٣٠ / ٥٢٩ / ١٥٨٩)، وكذا في التوحيد، باب: في المشيئة والإرادة (١٣ / ٤٥٧ / ٧٤٧٩) عن أبي البيان.

وأخرجه الخطيب في «الفصل» (٢ / ٦٦٠ / رقم ٧٥ / ٦) من طريق أبي البيان، عن شعيب، عن الزهري، به.

وأما طريق عقيل، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فأخرجه البخاري تعليقاً في الحج باب: نزول النبي ﷺ مكة (٣ / ٥٢٩ / ١٥٩٠)، قال: وقال سلامة: عن عقيل.

وهذا وصله ابن خزيمة في «صحيحه» كتاب المناسك، باب: ذكر الدليل على أن النبي ﷺ قد كان أعلمهم وهو بمنى أن ينزل بالأبطح (٤ / ٣٢٢ / ٢٩٨٤)، عن محمد بن عزيز الأيلي، عن سلامة بن روح، به.

وأخرجه الخطيب في «الفصل» (٢ / ٦٦٠ / رقم ٧٥ / ٧) من طريق الليث بن سعد. كلاهما (سلامة والليث)، عن عقيل، به.

قال ابن خزيمة: سؤال النبي ﷺ أين ينزل غداً في حجته، إنها هو عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. فأما آخر القصة: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم». فهو عن علي ابن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة. ومعمّر فيها أحسب واهماً في جمعه القصتين في هذا الإسناد، وقد بينت علة هذا الخبر في كتاب «الكبير».

وأما طريق النعمان بن راشد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

= فأخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢ / ٦٦٠ / رقم ٨ / ٧٥) من طريق ابن المديني، عن وهب بن جرير، عن جرير، عن النعمان بن راشد، به.

* وأما الوجه الثاني: الزهري، عن علي بن حسين، أخبره أن عمرو بن عثمان بن عفان أخبره، عن أسامة بن زيد بن حارثة، أنه قال: يا رسول الله، أنزل في دارك بمكة؟ فقال: «وهل ترك لنا عقيل من ربيع أو دؤب». وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب، ولم يرته جعفر ولا علي شيئا؛ لأنهما كانا مسلمين.

وكان عقيل وطالب كافرين. هذا لفظ مسلم (١٣٥١).

فهذا رواه عن الزهري من أصحابه:

يونس بن يزيد.

زمعة بن صالح.

صالح بن كيسان.

محمد بن أبي حفصة.

سفيان بن حسين.

معمر بن راشد.

فأما طريق يونس بن يزيد عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة ابن زيد رضي الله عنه.

فأخرجه البخاري في الحج، باب: توريث دور مكة وبيعها وشرواها (٣ / ٥٢٦ / ١٥٨٨) عن أصبغ.

ومسلم في الحج، باب: النزول بمكة للحاج وتوريث دورها (٢ / ٩٨٤ / ١٣٥١) عن حرملة ابن يحيى. ومن طريق حرملة أخرجه ابن حبان في «صحيحه» في الإجارة، باب: ذكر الخبر الدال على إباحة أخذ الأجرة على سكنى بيوت مكة (١١ / ٥٢٢ / ٥١٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب الفرائض (٦ / ٢١٨).

وأخرجه مسلم في الموضع السابق، عن أبي الطاهر. ومن طريق أبي الطاهر أخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢ / ٦٦٣ / رقم ١٦ / ٧٥).

وأخرجه ابن ماجه، في كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك (٢ / =

= (٢٧٣٠ / ٩١٢)، عن أحمد بن عمرو بن السرح.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في المناسك، باب دور مكة (٤ / ٢٨٤ / ٤٢٤١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤ / ٤٩)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص ١٠٥ رقم ٣٩٠) عن يونس بن عبد الأعلى. ومن طريق يونس هذا أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣ / ٦٢ / ٢٣٩)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٦ / ١٩٥ / ١٧٤١).

وأخرجه محمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص ١٠٥ رقم ٣٩٠) عن بحر بن نصر، ومن طريق بحر أخرجه الحاكم في «المستدرک» كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء، باب: ذكر أخبار سيد المرسلين (٣ / ٤٩٨ / ٤٢٣٤).

قال الحاكم: قد احتج الشيخان بهذا الحديث. ووافقه الذهبي.

ستتهم، عن عبد الله بن وهب، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، به.

وتابع عبد الله بن وهب، عن يونس. تابعه القاسم بن مبرور:

أخرجه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٤٦ / ٢٨٧ / ترجمة ٥٣٧٦ عمرو بن عثمان.

وأما طريق محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

فأخرجه البخاري في المغازي، باب: أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الراية يوم الفتح (٧ / ٦٠٦ / ٤٢٨٢) عن سليمان بن عبد الرحمن، عن سعدان بن يحيى، عن محمد بن أبي حفصة.

وأخرجه مسلم في الحج (٢ / ٩٨٥ / ١٣٥١)، عن محمد بن حاتم.

وأخرجه أحمد في «المسند»، ومن طريق أحمد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» (٤ / ٣٠ / ٣١٤٦)، والخطيب في «الفصل للوصل» (٢ / ٦٥٨ / رقم ٧٥ / ٣).

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٣ / ٦٢ / ٢٣٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» في باب: خطبة النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وفتاويه وأحكامه بمكة على طريق الاختصار (٥ / ٩١)، من طريق عباس بن محمد.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٣ / ٦٢ / ٢٣٨) من طريق محمد بن الخليل المنخومي.

وأخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٣ / ٢٦١ / ٢٠٩٠) عن محمد بن سليمان.

وأخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢ / ٦٥٨ / رقم ٧٥ / ٢) من طريق محمد بن =

= معمر.

وأخرجه الخطيب في «تالي تلخيص المتشابه» (٢ / ٥٣٣ / ٣٢٥)، وفي «الفصل للوصل» (٢ / ٦٥٨ / رقم ٤ / ٧٥)، من طريق علي بن المديني.

سبعتهم (من محمد بن حاتم إلى ابن المديني)، عن روح بن عباد.

كلاهما (سعدان، وروح)، عن محمد بن أبي حفصة، به.

قال ابن المديني كما في «الفصل للوصل»: «لَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ، وَيَدُلُّ أَنَّ الْحَدِيثَ هَكَذَا، أَنَّ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا قَالَ: حَفِظْنَا مِنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ: أَيْنَ تَنْزُلُ؟ قَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ لِي عَقِيلٌ مِنْ ظِلِّ بَمَكَةَ؟» قَالَ عَلِيٌّ: لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ قِصَّةَ بَنِي كِنَانَةَ، وَمَا أَشْكُ أَنْ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ إِنَّمَا أَخَذَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِيهِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ. وانظر «فتح الباري» (٣ / ٤٥٢).

وأما طريق زمعة بن صالح، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة ابن زيد رضي الله عنه:

فأخرجه مسلم في الحج (٢ / ٩٨٥ / ١٣٥١) مقروناً بابن أبي حفصة. والدارقطني في «السنن» (٣ / ٦٢ / ٢٣٨) من طريق روح بن عباد.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٣ / ٦٢ / ٢٣٧)، والخطيب في «الفصل للوصل» (٢ / ٦٥٩ / رقم ٥ / ٧٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦ / ٢٨٨)، من طريق مهرا بن أبي عمر. كلاهما، عن زمعة^[١] بن صالح، به.

وأما طريق صالح بن كيسان، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ١٦٨ / ٤١٢) من طريق ابن المديني، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن صالح، به.

وأما طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

=

[١] تصحف في «سنن الدارقطني» (٣ / ٦٢ / ٢٣٨) إلى معاوية، والتصويب من «إتحاف المهرة» (١ / ٣٠٨ / ١٧٧). وانظر: «تهذيب الكمال» (٩ / ٣٨٦).

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ١٦٨ / ٤١٢) من طريق سويد بن عبد العزيز، عن سفيان بن حسين، به.

وأما طريق معمر بن راشد، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة ابن زيد رضي الله عنه.

أخرجه مسلم في «صحيحه» في الحج (٢ / ٩٨٤) عن محمد بن مهران وعبد بن حميد وابن أبي عمر، عن عبد الرزاق، عن معمر، به.

ومن طريق ابن أبي عمر أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» (٤ / ٣٠ / ٣١٤٥)، وأخرجه النسائي في «الكبرى» عن معمر مقروناً بالأوزاعي، وسيأتي بعده.

قال ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١ / ٣٢٩، ٣٣٠ / ٤٥٤): وروى معمر القصتين كليهما: «لا يرث»، و«هل ترك لنا عقيل من دار ومنزل».

وأما طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

أخرجه النسائي في «الكبرى» في المناسك، باب: دور مكة (٤ / ٢٤٩ / ٢٤٢٤) عن إسحاق ابن منصور، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر والأوزاعي، عن الزهري، به.

قال النسائي: حديث الأوزاعي غير محفوظ.

* تنبيه: أخرج ابن عساكر هذا الحديث في «تاريخ دمشق» (٤٦ / ٢٨٨) من طريق يونس بن حبيب، عن أبي داود الطيالسي، عن عبد الله بن بديل، عن الزهري، به. وذكر فيه «وهل ترك لي عقيل منزلاً». ولكن يغلب على ظني أن هذا الطريق بهذا المتن غلط، لا أدري ممن هو، وذلك لأمرين:

١ - أن أبا داود أخرجه في «مسنده» (٢ / ٢٢ / ٦٦٥)، بهذا الإسناد، مقتصرًا على: «لا يرث المسلم الكافر»، ولم يذكر: «وهل ترك لنا عقيل منزلاً».

٢ - أن الطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ١٦٨) قد رواه أيضًا من طريق أبي داود في «مسنده» عن عبد الله بن بديل، ولم يذكر فيه: «وهل ترك لي عقيل منزلاً»، بل نص على أن هذه الزيادة لم يزدوها إلا معمر وسفيان بن حسين وصالح بن كيسان، فالله أعلم. ولذلك لم أجعل عبد الله بن بديل فيمن روى هذا الوجه عن الزهري.

* وأما الوجه الثالث: الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد =

قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ تَنْزَلُ عَدَاً. فِي حَجَّتِهِ. قَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مَنَزِلًا؟». ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ نَأْزِلُونَ بِحَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ الْمُحَطَّبِ، حَيْثُ قَاسَمَتِ قُرَيْشٌ عَلَى الْكُفْرِ». يَعْنِي الْمُحَصَّبَ، وَذَلِكَ أَنَّ بَنِي كِنَانَةَ حَالَفَتِ قُرَيْشًا عَلَى بَنِي هَاشِمٍ: أَنْ لَا يُبَايِعُوهُمْ وَلَا يُؤْوُوهُمْ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَالْحَيْفُ: الْوَادِي. هَذَا لَفْظُ الْبَخَارِيِّ (٣٠٥٨).

فرواه عن الزهري من أصحابه:

معمر بن راشد.

الأوزاعي.

فأما طريق معمر، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

فرواه عبد الرزاق بن همام الصنعاني في «مصنفه» في كتاب أهل الكتاب، باب: لا يتوارث أهل ملتين (٦ / ١٤ / ٩٨٥١)، عن معمر مقروناً بالأوزاعي. وعن عبد الرزاق عن معمر وحده:

أخرجه البخاري في «صحيحه» في الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ لليهود: «أسلموا تسلموا» (٦ / ٢٠٢ / ٣٠٥٨)، عن محمود بن غيلان. ومن طريقه البلخي، عن الفريزي، عن البخاري، أخرجه ابن حزم في «حجة الوداع» (ص ٢٢٠ / رقم ٢٠٢).

ووقع في بعض نسخ البخاري «عبد الله»، فقال الحافظ (٦ / ٢٠٣ فتح): هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَهَذِهِ رِوَايَةٌ أَبِي ذَرٍّ وَحَدِّثُهُ، وَلِلْبَاقِينَ «عَبْدُ الرَّزَّاقِ» بَدَلُ «عَبْدِ اللَّهِ» وَبِهِ جَزَمَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبُو نُعَيْمٍ.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في المناسك، باب: دور مكة (٤ / ٢٤٩ / ٤٢٤٢) عن محمد ابن رافع. ومن طريق ابن رافع أخرجه البيهقي في «الكبرى» في الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر (٦ / ٢١٨).

وأخرجه ابن ماحه في المناسك، باب: دخول مكة (٢ / ٩٨١ / ٢٩٤٢)، وابن خزيمة في المناسك (٤ / ٣٢٢ / ٢٩٨٥)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٣ / ٢٥٣ / ٢٠٧٤) عن محمد ابن يحيى. ومن طريق محمد بن يحيى أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣ / ٦٢ / ٢٤٠)، والبيهقي في «الكبرى» في الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر (٦ / ٢١٨).

وأخرجه أحمد في «مسنده»، وعن أحمد أخرجه أبو داود في «سننه» في كتاب المناسك، باب =

=التحصيل (٢/ ٢١٦ / ٢٠١٠)، وكذا في كتاب الفرائض، باب: هل يرث المسلم الكافر (٣/ ١٢٥ / ٢٩١٠). ومن طريق أحمد في «مسنده» أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» في مسائل ما يصح بيعه وما لا يصح (٦/ ١٩٤ / ١٧٤٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٥٦).

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٣/ ٤٣٦ / ٥٥٩٦)، عن محمد بن إسحاق بن الصباح، وحمدان السلمي.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في الحج، باب: الصلاة في المحصب والنزول، بها (٥/ ١٦٠)، من طريق ابن المديني.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ١٦٨ / ٤١٣) عن إبراهيم بن سويد.

وعلقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٥/ ٢٤٦) عن معمر.

الثمانية (من محمود بن غيلان إلى إبراهيم بن سويد)، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، به.

وأما طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

فرواه عبد الرزاق بن همام الصنعاني في «مصنفه» في كتاب أهل الكتاب، باب: لا يتوارث أهل ملتين (٦/ ١٤ / ٩٨٥١)، عن الأوزاعي مقروناً بمعمر.

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٣/ ٤٣٦ / ٥٥٩٧) عن محمد بن علي النجار، عن عبد الرزاق عنهما، به.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٧/ ٣٦، ٣٧ / ٢٥٨٢) من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي منفرداً، عن الزهري، به.

قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، قَدْ رَوَاهُ أَيْضًا غَيْرُ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ أَسَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

* النظر في الخلاف:

لقد سبق في التخريج أن هذا الحديث روي على ثلاثة أوجه:

أولها: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: «نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة».

=ثانيها: الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد: «وهل ترك لنا عقيل منزلاً».

ثالثها: الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد: «نحن نازلون غدًا بخيف بني كنانة»، و«وهل ترك لنا عقيل منزلاً» القصتين معًا.

فأما الوجه الأول: فرواه عن الزهري ستة من أصحابه، وهم:

١- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي. شيخ الإسلام الحافظ الفقيه الزاهد، ثقة جليل. وهو على قلة حديثه عن الزهري؛ إلا أنه من أثبت الناس فيه. وانظر: «تاريخ الدارمي عن ابن معين» (رقم ٢٢، ٢٣)، و«شرح العلل» لابن رجب (٢ / ٤٨١)، و«تهذيب الكمال» (١٧ / ٣٠٧)، و«الكاشف» (رقم ٣٢٧٨)، و«التقريب» (٣٩٦٧).

٢- يونس بن يزيد. ثقة، ثبت، من أعلم أصحاب الزهري، به، وأكثرهم له ملازمة، على وهم قليل يقع له في الزهري. وربما جاء بالشيء المنكر، وكان الإمام أحمد سيئ الرأي فيه جدًّا، وقد م عليه غيره. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢ / ٤٨١)، و«تهذيب الكمال» (٣٢ / ٥٥١)، و«الكاشف» (رقم ٦٤٨٠)، و«التقريب» (٧٩١٩).

٣- شعيب بن أبي حمزة. ثقة متقن، بديع الخط، ومن أثبت الناس في الزهري، وكان لزمه لزومًا طويلاً، وكتابه في غاية الصحة. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢ / ٤٨٢)، و«تهذيب الكمال» (١٢ / ٥١٦)، و«الكاشف» (رقم ٢٢٨٦)، و«التقريب» (٢٧٩٨).

٤- إبراهيم بن سعد. ثقة حجة، تكلم بعضهم في سماعه من الزهري؛ لصغر سنه حينئذ، وقد سوى ابن معين بينه وبين الليث بن سعد في الزهري، وهو صحيح الكتاب. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢ / ٤٨٣ / ٥٩٥)، و«تهذيب الكمال» (٢ / ٨٨)، و«الكاشف» (رقم ١٣٨)، و«التقريب» (١٧٧).

٥- عقيل بن أبي خالد ثقة ثبت، من أثبت أصحاب الزهري، وكان صاحب كتاب، وحافظًا. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢ / ٤٨٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٠ / ٢٤٢)، و«الكاشف» (رقم ٣٨٦٠)، و«التقريب» (٤٦٦٥).

٦- النعمان بن راشد. سبق ترجمته في حديث: «إذا أكل أحدكم».

وأما الوجه الثاني: فرواه عن الزهري سبعة من أصحابه، وهم:

١- يونس بن يزيد. سبق ترجمته في الوجه الأول، وهو ثقة ثبت، من أعلم أصحاب

=الزهري، به، وأكثرهم له ملازمة، على وهم قليل يقع له في الزهري. وربما جاء بالشيء المنكر، وكان الإمام أحمد سيئ الرأي فيه جدًّا، وقدم عليه غيره.

٢- زمعة بن صالح الجندي. ضعيف، كثير الغلط عن الزهري، وكان رجلًا صالحًا، يهيم ولا يعلم، حتى كثرت المناكير في حديثه، ولم يخرج مسلم له إلا هذا الحديث مقروناً ومتابعة لا أصلاً. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٣٨)، و«الكاشف» (رقم ١٦٥٣)، و«التقريب» (٢٠٣٥).

٣- صالح بن كيسان: سبق في الفقرة (١٢٩)، وهو ثقة ثبت، جامع للفقه والحديث والمروءة، قال أحمد: هو أكبر من الزهري بخِ بخِ.

٤- محمد بن أبي حفصة: وثقه بعضهم، وهو مع صدقه له أخطاء، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ١٢٣)، و«الكاشف» (رقم ٤٨٠٤)، و«التقريب» (٥٨٢٦).

٥- سفيان بن حسين: ثقة في غير الزهري باتفاقهم، وأما روايته عن الزهري ففيها تخالط ومقلوبات، تستوجب المجانبة. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٠٧)، و«الكاشف» (رقم ١٩٩٠)، و«التقريب» (٢٤٣٧).

٦- معمر بن راشد: سبقت ترجمته في الفقرة (١٢٩)، وهو ثقة ثبت فاضل، من أثبت أصحاب الزهري؛ إلا أن في ما حدث به بالبصرة شيئاً.

٧- الأوزاعي. سبقت ترجمته مرارًا، وهو ثقة إمام.

وأما الوجه الثالث: فرواه عن الزهري من أصحابه:

١- معمر بن راشد. سبقت ترجمته في الوجه الماضي.

٢- الأوزاعي. سبقت ترجمته في الوجه الأول.

وبالنظر في أحوال رواة الأوجه الثلاثة يتبين أن:

الوجهين الأول والثاني، محفوظان عن الزهري، وذلك لاتفاق غالب الثقات من أصحاب الزهري عليها، وهما صحيحان، ولا يعكر على هذا قول ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٢٨٨ / ٨٦٠): سمعت أبي... وذكر حديث الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد قال: قيل للنبي ﷺ: أين تنزل بالخيف؟ قال: «وهل ترك لنا عقيل منزلاً». فقال أبي: قد تفرد الزهري برواية هذا الحديث.

فإن مثل الزهري في سعة اطلاعه وتمام حفظه وكثرة مشايخه إذا لم يتفرد فمن يتفرد؟! وإذا=

=لم يقبل تفرده فممن يقبل التفرد؟! =

وإنما موضع النزاع هو الوجه الثالث، وهو الذي جمع فيه راويه عن الزهري بين الحديتين في إسناد واحد، وهو الذي يسميه بعضهم إدراجًا، وهو أقرب ما يكون إلى الوهم، بإدخال حديث في حديث.

وقد اختلفت أنظار النقاد حول هذا الوجه، والذي رواه معمر والأوزاعي، عن الزهري، وجمعوا فيه بين القصتين: «منزلنا غداً بالخيف»، و«هل ترك لي عقيل منزلاً؟» وخالفوا جميع أصحاب الزهري الذين جعلوا القصة الأولى من حديث أبي هريرة، لا دخل لأسامة بن زيد فيها، والثانية لأسامة بن زيد لا دخل فيها لأبي هريرة.

وهنا تنازع النقاد في شأن هذه الوجه الثالث، فانقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: ذهب إلى قبول هذا الوجه واعتباره محفوظاً كسابقه، ومن ذهب هذا المذهب:

أبو عبد الله البخاري شيخ الحفاظ. فقد ذهب إلى قبول هذه الطريق واعتبارها، وذلك واضح من صنيعه، حيث أخرجها في «صحيحه» (٣٠٥٨) مخرج الأصول.

وهذا الذي ذهب إليه البخاري؟ هو الذي مال إليه الدارقطني في «علله» (٩ / ٢٤٨ / ١٧٣٨): فقد سئل عن حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال - حين أراد أن ينفر من منى: «نحن نازلون إن شاء الله غداً بخيف كنانة حيث تقاسموا على الكفر»، يعني بذلك المحصب... الحديث.

فقال: يرويه الزهري، واختلف عنه: فرواه الأوزاعي وعقيل وعبد الله بن أبي زياد وشعيب بن أبي حمزة وإبراهيم ابن إساعيل بن مجمع، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

ورواه معمر وابن أبي حفصة وزمعة، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد.

وكلاهما محفوظان، ورواه ابن عيينة، عن عمر بن حبيب، عن الزهري مرسلًا، عن النبي ﷺ.

وهذا الذي ذهب إليه هذا الفريق مبني على أن معمرًا ثقة متقن، ومن أصحاب الزهري الأثبات، والزهري واسع الرواية، ولا يستغرب تحمله الحديث على أكثر من وجه، ومما يستدل به الأئمة كثيرًا على صحة رواية من انفرد بالإسناد إذا روى ذلك المنفرد مرة =

=أخرى الحديث بالإسناد الذي رواه به الجماعة، وهذا حاصل هنا. وراجع أمثلة لصنيعهم هذا في «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٧١٩ وما بعدها).

وأما الفريق الثاني: فذهب إلى أن هذا الوجه الثالث وهم من معمر، وهو من قبيل إدخال متن في متن، ولذلك عدوه في المدرج.

ومن ذهب إلى هذا القول:

١- الإمام الكبير علي بن المديني. وقد سبق قوله: إلا أن معمرًا أدرجه في حديث: علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد: «وهل ترك لي عقيل منزلاً»، فأدرج الكلام فيه، و«منزلنا غداً».

وقد استدل ابن المديني على حكمه على معمر بالوهم بأمرين:

أولها: المخالفة، مخالفة معمر لجمهور أصحاب الزهري ممن فصلوا بين الحديثين. وهذا قد أظهرناها بوضوح من خلال تخريجنا للأوجه الثلاثة فيما مضى.

ثانيها: قوله بعد أن رواه من الوجه الثاني المحفوظ كما في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٥٩): لَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ - يَعْنِي: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عُقِيلٌ مَنزِلًا»، وَيَدُلُّ أَنَّ الْحَدِيثَ هَكَذَا، أَنَّ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا قَالَ: حَفِظْنَا مِنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ: أَيْنَ تَنْزُلُ؟ قَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ لِي عُقِيلٌ مِنْ ظِلِّ بَمَكَّةَ؟». قَالَ عَلِيٌّ: لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ قِصَّةَ بَنِي كِنَانَةَ، وَمَا أَشُكُّ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ إِنَّمَا أَخَذَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِيهِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ. وانظر «فتح الباري» (٣/ ٤٥٢).

٢- ومن قال بوهم معمر أيضًا: إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة، وقد سبق قوله في «صحيحه»: سؤال النبي ﷺ أين ينزل غداً في حجته، إنما هو عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. فأما آخر القصة «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»، فهو عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة. ومعمر فيما أحسب واهماً في جمعه القصتين في هذا الإسناد، وقد بينت علة هذا الخبر في كتاب «الكبير».

وكذلك أيضاً حكم بوهم معمر: حافظ المشرق الخطيب البغدادي، حيث أورد الحديث في باب ذكر المتون المتغايرة التي وصل بعضها ببعض وأدرج في الرواية، من كتابه الفريد «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٥٥ وما بعدها)، ثم قال: رَوَى مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ هَكَذَا سِيَّاقَةً وَاحِدَةً بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ وَوَهْمٌ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثَانِ بِإِسْنَادَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَمِنْ أَوْلَاهُ إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ» يَرْوِيهِ =

٤٠٨٣ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، أَيْنَ تَنْزُلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ»، وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ رضي الله عنه شَيْئًا؛ لِأَنَّهَا كَانَا مُسْلِمِينَ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ» (١).

٤٠٨٤ - وَعَنْ حِزَامِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَحْيَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: «نَزَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه الْمُحَصَّبَ، فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ وَاسْتَلْقَى،

= الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِالإِسْنَادِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ إِنَّهَا هُوَ عِنْدَ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ وَرَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ، وَلَمْ يَذْكُرَا قِصَّةَ خَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ وَلَا مَا بَعْدَهَا. وَرَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ وَعَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ وَالنُّعْمَانُ بْنُ رَاشِدٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، أَرْبَعَتُهُمْ قِصَّةَ الْخَيْفِ مُفْرَدَةً دُونَ مَا قَبْلَهَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَكَذَلِكَ رَوَى الْأَوْزَاعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ مِنْ قِصَّةِ الْخَيْفِ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ. وَرَوَى يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ الْحَدِيثَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا عَنْ مَعْمَرٍ فِي سِياقَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا أَنَّ يُونُسَ بَيَّنَّهَا وَمَيَّرَ بَيْنَهُمَا وَأَفْرَدَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْآخِرِ.

وهذا الذي ذهب إليه ابن المديني وابن خزيمة والخطيب هو الأقرب إلى أصول هذا العلم الشريف، وتدل عليه قواعده؛ ولذلك يقدم.

* الخلاصة والحكم على الحديث:

لقد تبين بعد هذه الجولة مع طرق هذا الحديث أن الراجح المحفوظ من طرقهما هما الأول والثاني، وأما الثالث والذي أدخل المتنين أو الحديثين على إسناد واحد، فهذا وهم من راويه، وهو معمر بن راشد. وأما متابعة الأوزاعي لمعمر على هذا الوهم؛ فلا يحفظ هذا عن الأوزاعي، وإنما المحفوظ عن الأوزاعي هو الوجه الأول، والذي رواه عنه أخص أصحابه وأوثقهم فيه. لكن يمكن التماس وجه الجمع، كما يظهر من صنيع البخاري.

وقد سبق أن الحديث بأوجهه الثلاثة قد أخرجه البخاري في «صحيحه»، وكذا أخرج مسلم بعض هذه الطرق على ما هو موضح ومبسوط في التخريج؛ فراجع.

(١) صحيح: تقدم تخريجه في الحديث السابق.

فَحَدَّثَهُ الْقَوْمُ بِحَدِيثٍ وَلَمْ يُجِبْهُمْ فِيهِ بِشَيْءٍ، فَقَالُوا: رَقَدَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، فَاسْتَفَاقَ لَهُمْ وَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا رَقَدْتُ، وَلَكِنْ حَدَّثْتُ نَفْسِي بِحَدِيثٍ حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ حَدِيثِكُمْ، فَقَالُوا: وَمَا هُوَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: نَظَرْتُ إِلَى الْقَمَرِ وَإِلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، فَإِذَا هِيَ تَزِيدُ وَتَزِيدُ، ثُمَّ تَرْجِعُ حَتَّى لَا تَكُونَ شَيْئًا، ثُمَّ ذَكَرْتُ مَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَشِيتُ أَنْ يَكُونَ مَوْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَالِكًا لِلْإِسْلَامِ، حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ، فَذَلِكَ الَّذِي حَالَ دُونَ حَدِيثِكُمْ» (١).

٤٠٨٥ - وَعَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُؤَيْدٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ ﷺ: «يَا آلَ خُزَيْمَةَ، حَصَّبُوا لَيْلَةَ النَّفْرِ» (٢).

(١) في إسناده من لم أعرفه: أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٧٠ / ٤) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَسْرَةَ (عبد الله بن محمد المكي)، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ (المكي)، قَالَ: ثنا حِزَامُ بْنُ هِشَامٍ، بِهِ.

قلت: حزام بن هشام بن حبيش الخزاعي. قال ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: شيخ محله الصدق، وذكره ابن حبان في «الثقات». انظر: «معرفة الرجال» لابن معين (١ / ٨٩)، و«التاريخ الكبير» (٣ / ١١٦)، و«الجرح والتعديل» (٣ / ٢٩٨)، و«الثقات» (٦ / ٢٤٧).

عبد الله بن هشام بن حبيش الخزاعي، لم أجد له ترجمة.

هشام بن حبيش بن خالد بن الأشعر الخزاعي الحجازي، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٨ / ١٩٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩ / ٥٣)، و«الثقات» (٥ / ٥٠١).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٤ / ٢٦٨)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» كما في «مسند الفاروق» لابن كثير (١ / ٣٢٥)، كلاهما، عن سفيان (الثوري) عن واصل الأحدب (ابن حيان الأسدي مولاهاهم)، عن المعرور بن سويد (الأسدي الكوفي)، به.

وأخرجه سعيد بن منصور (٣ / ٨٢٩)، وأبو عبيدة في «غريب الحديث» كما في «مسند الفاروق» (١ / ٣٢٥)، كلاهما، عن شريك، عن زياد بن علاقة (الثعلبي الكوفي)، عن المعرور ابن سويد، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَنْفِرَ فِي النَّفْرِ الْأَوَّلِ فَلْيَنْفِرْ إِلَّا بِنِي خُزَيْمَةَ».

قلت: شريك - هو: ابن عبد الله النخعي - صدوق يخطئ كثيرا.

٤٠٨٦ - وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: «نَزَلَ الْأَسْوَدُ بِالْأَبْطَحِ. قَالَ: فَسَمِعَ رُغَاءً، قَالَ: فَنَظَرَ مَا هُوَ؟ فَإِذَا هُوَ ابْنُ عُمَرَ يَرْتَحِلُ» (١).

٤٠٨٧ - وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ: «أَنَّ عَائِشَةَ وَأَسْمَاءَ ابْنَتَيْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ لَمْ تَكُونَا مُحْصَبَانِ» (٢).

٤٠٨٨ - وَعَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ النَّزُولُ بِالْأَبْطَحِ عَشِيَّةَ النَّفْرِ» (٣).

٤٠٨٩ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَامَ نَوْمَةً بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ أَدْلَجَ» (٤).

٤٠٩٠ - وَعَنْ يَزِيدَ قَالَ: «جِئْتُ مَعَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَلَمَّا نَفَرْنَا أَتَيْنَا الْأَبْطَحَ حِينَ أَقْبَلْنَا مِنْ مَنَى» (٥).

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبه (٢٦٨ / ٤) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (النخعي)، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ (الأسدي الكوفي)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو بْنُ مُرَّةَ (المرادي الكوفي)، به.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه الأزرق في «أخبار مكة» (٦٠ / ٣)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٤ / ٦٩) كلاهما من طرق: عن سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة (ابن الزبير)، به.

وأخرجه ابن أبي شيبه (٢٦٩ / ٤) حَدَّثَنَا عَبْدِ (ابن سليمان الكلابي) عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء وحدها.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٤٨٣) حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَاتِمِ الْعِجَلِيِّ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَذْرَمِيُّ، قَالَ: نَا الْقَاسِمُ بْنُ يَزِيدَ الْجَرْمِيُّ، قَالَ: نَا سُفْيَانٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، به.

قلت: إسناده صحيح. انظر: «الصحيحة» (٢٦٧٥)، و«المجمع» للهيثمي (٢٨٢ / ٣).

(٤) مرسل: أخرجه ابن أبي شيبه (٢٦٨ / ٤) حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

قلت: إسناده منقطع؛ إبراهيم النخعي لم يسمع أحد من الصحابة ﷺ.

وأخرجه أبو داود في «المراسيل» (١٥٢) من طريق جرير، عن منصور، به.

(٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبه (٢٦٨ / ٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ يَزِيدَ، به. =

- ٤٠٩١ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «إِذَا أَنْتَهَى إِلَى الْأَبْطَحِ فَلْيَضَعْ رَحْلَهُ، ثُمَّ لِيُزِرِ الْبَيْتَ وَيَضْطَجِعَ فِيهِ هُنَيْهَةً، ثُمَّ لِيَنْفِرَ» (١).
- ٤٠٩٢ - وَعَنْ ابْنِ طَاوُسٍ: «أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُحْصِبُ فِي شِعْبِ الْخَوْزِ» (٢).
- ٤٠٩٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يُحْصِبُونَ» (٣).
- ٤٠٩٤ - وَعَنْ لَيْثٍ: «أَنَّ عَطَاءً وَطَاوُسًا وَمُجَاهِدًا وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ كَانُوا لَا يُحْصِبُونَ» (٤).
- ٤٠٩٥ - وَعَنْ طَاوُسٍ قَالَ: «إِنَّمَا الْحُصْبَةُ فِي السَّمَاءِ» (٥).
- ٤٠٩٦ - وَعَنْ مُجَاهِدٍ، «أَنَّهُ أَنْكَرَهُ» (٦).

=قلت: إسناده ضعيف. يزيد هو: ابن أبي زياد.

- (١) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٢٦٨) حدثنا جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم، به.
- قلت: إسناده ضعيف. مغيرة - هو: ابن مقسم الضبي - ثقة ثبت، إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم.
- (٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٢٦٨) حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن طاووس به.
- (٣) مرسل: أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٢٦٨) حدثنا وكيع، عن حسن بن صالح، عن عمرو بن دينار، به.
- قلت: إسناده مرسل؛ عمرو بن دينار تابعي لم يدرك أبا بكر ولا عمر رضي الله عنهما.
- (٤) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٢٦٩) حدثنا إسماعيل بن عياش، عن ليث، به.
- قلت: إسناده ضعيف؛ ليث هو: ابن أبي سليم، صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك.
- (٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٢٦٩) حدثنا وكيع، عن سفيان، عن ليث، عن طاووس، به.
- قلت: إسناده ضعيف؛ ليث هو: ابن أبي سليم صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك.
- (٦) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٢٦٩) حدثنا وكيع، عن عمر، عن مجاهد، به.

٤٠٩٧ - وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: «أَنَّ أَبَاهُ كَانَ لَا يُحْصَبُ» (١).

باب: من كره أن يقدم ثقله من منى

٤٠٩٨ - عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، عَنْ عَمَّارٍ قَالَ: «إِذَا حَلَّ لَكَ النَّفْرُ فَقَدِّمْ ثَقْلَكَ إِنْ شِئْتَ» (٢).

٤٠٩٩ - وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: «مَنْ قَدَّمَ ثَقْلَهُ» (٣) قَبْلَ النَّفْرِ فَلَا حَجَّ لَهُ» (٤).

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٤ / ٢٦٩) حدثنا عبدة، عن هشام بن عروة، به. وأخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٤ / ٢٤٠٤) حدثنا أبو مروان، قال: ثنا عبد العزيز بن محمد، عن هشام بن عروة، به.

(٢) مرسل: أخرجه ابن أبي شيبة (٤ / ٥٠١) أخبرنا وكيع (ابن الجراح)، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم (ابن عتيبة)، عن أبي عبيدة، به.

قلت: ابن أبي ليلى - هو: محمد بن عبد الرحمن، صدوق سيئ الحفظ جداً.

وأبو عبدة بن عمار بن ياسر لم أجد له ترجمة، وفي «التهذيب»: أبو عبدة بن محمد بن عمار بن ياسر العنسي، وثقه غير واحد من الأئمة، ليس له رواية عن عمار بن ياسر رضي الله عنه.

انظر: «تهذيب الكمال» (٣٤ / ٦١)، و«تهذيب التهذيب» (١٢ / ١٦١)، و«التقريب» (٨٢٣٤).

(٣) الثقل: متاع المسافر وحشمه. انظر: «لسان العرب» (١١ / ٨٧)، و«المصباح المنير» (١ / ٨٣).

(٤) إسناده منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤ / ٥٠١)، والبخاري في «الجامع» (١٨٨)، والطحاوي في «أحكام القرآن» (٢ / ١٤٦)، كلهم من طرق: عن شعبة (ابن الحجاج)، عن الحكم (ابن عتيبة)، عن إبراهيم (ابن يزيد النخعي)، عن عمرو بن شرحبيل (الهمداني الكوفي)، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤ / ٥٠١) أخبرنا ابن إدريس (عبد الله الأودي) عن الأعمش (سليمان بن مهران) عن عبارة قال: قال عمر، به.